"النهار"

مذعورون في بيروت.. سعداء "في" بغداد

جهاد الزين

خلال الاعوام 2003 — 2004 دار نقاش مهم بين مثقفين وناشطين عرب... يدعو، إن لم يكن الى الاعتزاز بالحساسية التحديثية المرهفة للعديد من النخب العربية في العالم العربي كما في المهجر الاوروبي والاميركي... فهو في الاقل يدعو الى التفاؤل بإمكانية هذه النخب العربية على مواكبة تحولات الثقافة السياسية المعاصرة في بعض أصعب "مواقعها" الفكرية والسياسية والاخلاقية.

دار النقاش حول ما اذا كان من الجائز برغم كل التنكيل الوحشي الاسرائيلي بالشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة امام افق سياسي مسدود لاي خلاص تسوياتي... اذا كان من الجائز ان تقرر القيادة الفلسطينية او اي فصيل فلسطيني قتل المدنيين الاسرائيليين ام لا؟

برغم الاجواء العالمية المكفهرة، التي اوجدتها ضد "العرب" احداث الحادي عشر من أيلول، امتلك ناشطون سياسيون ومثقفون عرب شجاعة رفض بل ادانة قتل المدنيين الاسرائيليين والدعوة الى حصر النضال الفلسطيني المسلح ضد جنود الاحتلال وضد المستوطنين وهم ليسوا مدنيين في الضفة والقطاع... مقابل رأي آخر كان بعض دعاته يحاولون "تفهم" رعاية ياسر عرفات غير المعلنة لعمليات ضرب المدنيين الاسرائيليين باعتبارها النتيجة العملية الوحيدة للجنون الشاروني ضد المدنيين الفلسطينيين (وهل هناك الا مدنيون في فلسطين!)... لكن ايا من الاسماء العربية "العاقلة" او المحترمة التي اتخذت هذا الموقف "المتفهم" لم تجرؤ على الذهاب الى حد التأييد المعلن المباشر للعمليات الفلسطينية ضد المدنيين الاسرائيليين.

يبدو ان النضج "الثقافي التحديثي" العربي يقف عند حدود "المسألة القومية"... ولا يتعداها، اي انه ينحصر في النظر الى عدو قومي بل العدو القومي ﷺ- الديني ﷺ الرئيسي في تاريخنا العربي المعاصر وهو اسرائيل. ولكن حين يتعلق الامر بشعب عربي آخر في دولة عربية اخرى، فان هذا "النضج" يبقى بعيدا عن "اسوار" تلك الدولة... مثلما يحدث مع العراق.

... من يرصد ادبيات معظم الاوساط الثقافية العربية حيال ما يجري في العراق منذ الاحتلال الاميركي — البريطاني له يكاد يظن انه لا وجود للمدنيين في هذا البلد الذي يبلغ تعداد سكانه الـ٢٥ مليون نسمة تقريباً... الا في حالة واحدة هي عندما يكون هناك نشاط عسكري ما لقوات الاحتلال في احدى القرى او المدن.

اما الصمت حيال عمليات التفجير العشوائي ضد المدنيين العراقيين، المتعلق بالمدنيين الاسرائيليين برغم كل المناشدات التي اطلقها مثقفون وناشطون عراقيون لكي يعيد زملاؤهم العرب امكانية ردم الهوة النفسية — السياسية التي ارتسمت بين المزاج العام للشعب العراقي ومعظم نخبه وبين الوضع العربي لسبب اصبح معروفا هو وقوف الاتجاه العام للنخب العربية مع... صدام حسين او في الاقل الصمت عن ممارسات نظام حكم صدام حسين.

... عبثا وبعد اكثر من سنتين يجري انتظار... حصول هذا السجال الضروري الذي يتمثل في السؤال: اين هو الخط الفاصل بين مقاومة الاحتلال الاميركي أذية المدنيين، بل حتى العراقيين عموما خلال المقاومة او باسمها؟

تصاعد ضرب المدنيين بوتيرة تنم ليس فقط عن شعور الجهات التي تقوم بذلك لعدم وجود اية "رقابة" اخلاقية او سياسية من العمق العربي على ذبح العراقيين، بل تنم عن شعور هذه الجهات بأن هناك تشجيعا عربيا غير معلن في منتديات النشاط الفكري والسياسي العربي...

وحتى في دولة ذات تقاليد رصينة لدى نخبها في مجال مقاربة هذا النوع من الاشكالات، يشعر المراقب ان ثمة "فراغا" مقلقا. فالصمت "النخبوي" المصري يتخطى مجرد كونه تعبيرا اضافيا عن اتجاه النخب المصرية بمعظمها في السنوات الاخيرة، والحقيقة منذ "اتفاق اوسلو" اتجاها راديكاليا بسبب السياسات الاسرائيلية التي بات يسيطر عليها "اليمين"... انما ايضا بسبب "تعكر" هذا المزاج حيال الاحباطات المتعلقة بدور مصر نفسها.

لكن الاكثر اقلاقا — وهنا نذهب الى نقطة اعمق ربما في تحليل حالة النخب المصرية الراهنة — ان الصمت عن المذابح ضد المدنيين العراقيين هو تعبير بدوره عن تخلف الدور الطليعي السابق الذي اعتدنا عليه للنخب المصرية في الثقافة السياسية العربية منذ اواخر القرن التاسع عشر. ولربما هي المرة الاولى في تاريخ مصر الحديث التي لا نشهد فيها مبادرات من مثقفين وناشطين مصريين من اي نوع كانت حيال نزاع خطر يدور في احد اهم البلدان في العالم العربي وهو العراق منذ سقوط نظام صدام حسين. فحتى تاريخ هذا السقوط كانت النخب المصرية — واعني تحديدا غير الرسمية — تتجه باعداد كبيرة وديناميكية لما سمي يومها "التضامن مع العراق ضد الحصار الاميركي".

حسنا... اين الاختلافات الحيوية بين المثقفين المصريين حول الوضع العراقي مثلما حصل سابقا وما زال يحصل حيال اسرائيل، او مثلما عودتنا النخب المصرية في كل نزاع كبير في العالم العربي من لبنان الى سوريا الى الجزائر... الى.. الى. (لا اظن ان هناك مثقفا مصريا ذهب الى العراق باستثناء قلة من الصحفيين وغالبهم يعملون لمؤسسات غير مصرية) ولعله يجب ان نسأل الاصدقاء المصريين: هل كان هناك خلاف بين المثقفين الاكثر عداء لاميركا في القاهرة على ادانة مذابح الراديكاليين الاصوليين ضد السياح الاجانب والمدنيين المصريين؟ طبعا لا فالجميع كان ضد.

... وفي لبنان الظاهرة نفسها من الصمت شبه المطبق حيال مذابح المدنيين العراقيين.

لكن النخبة اللبنانية من مختلف الاتجاهات لن يكون لديها متسع من الوقت بعد الآن لتسمح لنفسها بالبقاء متفرجة على ما يحدث في العراق بعدما اخذ يطولها سيف مذبحة "منهجية" متصاعدة عبر الاغتيالات التي نكاد لا نفرغ من حضور جنازات ضحاياها.

كيف يمكن ان نكون مذعورين في بيروت... وسعداء "في" بغداد ان لا مبالين... أعني حيال ما يجري في بغداد وهو اعنف بما لا يقاس مما يحصل عندنا...

اننا من وجهة نظر "ثقافية" في ساحة اشكالية واحدة.

عام على تسليم السلطة: قرارات مصيرية مؤجلة

علاء خالد غزالة

في اواخر حزيران ٢٠٠٥ تمر الذكرى السنوية الاولى لتسليم السلطة في العراق من قبل الحاكم المدني السابق بول برايمر. ويجدر بنا اجراء مراجعة عامة للمشهد العراقي خلال تلك السنة الحافلة بالاحداث، وانعكاساتها على حياة ومستقبل الشعب العراقي. وبرغم اننا ندرك ان مثل هذه المراجعة لا يمكن ان تحصر في مقال واحد، الا اننا نحاول هنا ان نجد خطوطا عريضة لاتجاهات الاحداث، ونتوقف عند بعض الاحباطات التي حصلت، ونستشف منها الحلول المتاحة او الممكنة في قادم الايام.

وبدءا علينا ان نسلم بان مسيرة الاحداث خلال العمليات السياسية المتتالية لم تكن وليدة اللحظة، او طارئة خلال ازمان مختلفة بشكل عفوي.. بل ان تلك الاحداث تشكلت في سلسلة متعاقبة ومتوالية من السبب والنتيجة، ثم النتيجة للنتيجة وهكذا. وربما كان السبب الاول والمحرك للعمليات السياسية التالية، هو اسقاط النظام السابق بلا خطة واضحة لاحلال سلطة وطنية بديلة. ونذكر ان رغبة الولايات المتحدة الاصلية لم تكن اطلاقا متجسدة في الحكم المباشر للعراق.. بل ان الساسة الأمريكيين عملوا خلال الفترة السابقة للحرب على ايجاد سلطة وحكومة منفى من خلال مؤتمرات لندن واربيل وبيروت. كان يفترض ان يفضي مؤتمر الناصرية الى تشكيل هذه الحكومة. ولو قدر لهذا الامر ان يحصل، فمما لاشك فيه ان العملية السياسية كانت ستتخذ منحى اخر. وقد كشفت الخلافات في هذا المؤتمر، ثم في مؤتمر بغداد بعد ذلك بشهر، ان الرغبة في الاستيلاء على السلطة كانت هاجسا كبيرا لدى الساسة العائدين من الغربة، يحدوهم طموح اكبر حتى من شعاراتهم التي رفعوها خلال العشرات من السنين.

وهكذا حدث اول تغيير رئيسي في السياسة الامريكية، وهو الحكم المباشر للعراق من قبل حاكم مدني، على ان يساعده مجلس (استشاري) سمي فيما بعد بمجلس الحكم.

دوليا، عملت الولايات المتحدة على تثبيت شرعية سلطتها كدولة احتلال، مع تأكيد (سيادة) مجلس الحكم. ولقد لاحت هنا بادرة طيبة لتولي العراقيين شؤونهم، لولا اهتمام اعضاء مجلس الحكم بمستقبلهم السياسي اكثر من الرغبة في الحصول على الاستقلال.. فلقد اعتقدوا ان الاستقلال هو امر حتمي، وهو حاصل ان عاجلا ام اجلا، بينما مواقعهم غير مؤكدة. وسرى الاعتقاد ان مجلس الحكم غير قادر على تولي شؤون البلد بسبب (غطرسة وسيطرة) الحاكم المدني. والواقع ان مجلس الحكم اعتزل مبكرا، لا خوفا من الحاكم المدني، ولكن لان اعضاءه لم يكونوا مستعدين للتضحية بما حصلوا عليه في حال حاولوا مواجهة هذا الحاكم.

ان حكم اية دولة يجب ان يكون بموجب الدستور.. وفي حالة العراق بعد انهيار نظامه السابق، انعدم أي وجود لدستور او قانون اعلى يحكم العمليات السياسية. وبقدر ما يمكن لهذا الامر ان يكون سيئا في بيئات اخرى، فانني ارى انه كان يمكن ان يكون عنصرا داعما للعملية السياسية في العراق. ذلك ان مجلس الحكم لم يكن بلا صلاحيات كما اشير اليه، اذ لم يكن هناك أي معنى للصلاحيات طالما انها غير مكتوبة او موثقة.

لقد كان بامكان مجلس الحكم ان يتولى شؤون البلد برغم انف الحاكم المدني، الذي عليه ان يقر ان المجلس لا يتجاوز اية صلاحية منصوص عليها. وهكذا تحول هذا المجلس الى متفرج لا حول له ولا قوة. ولم يستطع ان يقدم اكثر من قانون ادارة الدولة حسب الاجندة الامريكية التي كانت —مع الاسف- اكثر توفيقا في النظر الى الشأن العراقي من مجلس الحكم. ومن سخرية القدر ان معظم رموز مجلس الحكم (السابق) سيتولون شؤون البلد في ما يلي من الزمن.

ولكن العملية السياسية رافقتها المسألة الامنية، بعد ان اخذ الوضع الامني بالتردي شيئا فشيئا، من دون ان يستطيع الحاكم المدني، او مجلس الحكم ان يحد منه، خصوصا بعد ان انعكس الفساد السياسي على الادارة، من تحويل الوزارات الى مؤسسات حزبية، وتثبيت مبدأ المحاصصة، وتفاقم الحالة الاقتصادية سوءا، برغم التحسن الكبير الذي شهده المواطن خلال الاشهر الاولى من الغزو/التحرير.

فادرك الامريكيون انهم لن يستطيعوا ان يستمروا في حكم العراق من دون ان يتسببوا في المزيد من الخراب، سواء بسبب جهلهم بالطبيعة الاجتماعية والثقافية لهذا البلد، أم لكون مجرد وجود حاكم اجنبي يعد عذرا لازدياد العمليات المسلحة التي تستهدف هذا الوجود. كما انهم رغبوا في اظهار تطور ما في الساحة السياسية لاثبات صوابهم في تلك الحرب، ولاسيما مع اقتراب الانتخابات الأمريكية. فجاء قرار تسليم السلطة املا في ان يكون منعطفا مهما في مسيرة الاحداث، وان يفضي الى استقرار سياسي تتبعه سلسلة من المحطات في مسيرة مكتملة بدءا من الانتخابات الى صياغة الدستور ثم الانتخابات بموجب هذا الدستور المصادق عليه شعبيا.

على كل حال، تشكلت الحكومة التي تولت زمام الامور بالتوافق بين الحاكم المدني واعضاء مجلس الحكم. وكان يمكن ان تكون تلك الخطوة مفتاح الحل لو ان حكومة الدكتور إياد علاوي اتخذت القرار الاهم، وان كان الاصعب. لقد اريد لهذه الحكومة ان تكون حكومة حقيقية لتستطيع ان تنجز ما اخفق فيه مجلس الحكم والحاكم المدني، الا وهو احلال الامن في ربوع العراق. ومعلوم ان تحقيق الامن لا يتم الا بمساعدة القوات المتعددة الجنسيات. ولكن مساعدة هذه القوات لا يجب ان تكون هي الجهود الوحيدة التي تبذل في هذا الاتجاه، وانما ينبغي اعطاء قوات الامن الوطنية الفرصة لاثبات وجودها، وتحميلها المسؤولية، والا فما الفائدة من وجود حكومة وطنية اذا لم تكن تتحكم في العملية الامنية؟

لقد كان امام حكومة علاوي خيار صعب ولكنه ضروري. كان عليه ان يطلب من القوات متعددة الجنسية ان تلازم قواعدها، ولا تتحرك الا بطلب من حكومته. وبذلك يحمّل قوات الامن الوطنية مسؤوليتها، ويضعها امام واجباتها، مهما كانت النتائج. وفي النهاية فان المتعددة الجنسية يمكن استدعاؤها عند الضرورة. نعم، سيكون هناك عنصر للمجازفة بالاعتماد على قوات غير مكتملة او مدربة بالشكل الكافي، ولكن ما تم انجازه حتى تلك المرحلة كان ينبغي ان يكون كافيا، والا فما الداعي اصلا الى تسليم السلطة؟ لقد فشل علاوي في اتخاذ هذا القرار بسبب عدم ثقته بقواته الامنية، واستمر الوضع في التردي لان تلك القوات فقدت ثقتها بنفسها نتيجة لذلك، وبات كل شيء رهن التدخل الامريكي.. وأذعن الجميع للامر الواقع.

ان الدعوة التي وجهها المرجع الديني الاعلى للشيعة باجراء الانتخابات وجدت صدى واسعا، ليس فقط بين اتباعه من الطائفة الشيعية، ولكن ايضا من القوى الوطنية والاحزاب السياسية، علاوة على الاكراد وفئة غير يسيرة من الطائفة السنية. وحتى من عارض اجراء الانتخابات فانه لم يفعل ذلك ليس لعدم قناعته بها، ولكن لشكه في نجاحها ضمن التوقيتات التي رسمت لها. وعلى كل حال، فان الغالبية العظمى من الشعب العراقي اعتقدت ان تلك الانتخابات ستكون المفتاح لحل المشاكلات المتفاقمة على كل الصعد الامنية والاقتصادية والاجتماعية. بينما وجدتها الولايات المتحدة فرصة مناسبة لاثبات، مرة اخرى، صواب تدخلها في العراق، وبادرة ديمقراطية غير مسبوقة في المنطقة عموما.

وبرغم ان الانتخابات في الثلاثين من كانون الثاني كانت حدثا مهما، الا ان المتتبعين والمحللين السياسيين لم يتوقعوا ان تحدث تغييرا جذريا. فمن تم انتخابهم هم الشخوص أنفسهم الذين تحكموا بالعملية السياسية منذ البداية. ومرة اخرى قفزت العملية السياسية الى الصدارة، مع اهمال ولا مبالاة غريبين بالشؤون الاكثر اهمية للمواطن العادي، ولا ادل على ذلك من استغراق تشكيل الحكومة الجديدة فترة ثلاثة اشهر، في وضع امني بالغ السوء، ناهيك عن الفساد الاداري والانهيار الاقتصادي، وهي أمور عصفت بالمواطن وجعلته في دوامة العنف والفقر وفقدان الامل.

وبمرور عام على تسليم السلطة، تولت حكومتان مختلفتان حكم العراق، من دون ان يحدث أي تغيير يذكر في معالجة الخلل الامني، او في أي من النواحي الحياتية الاخرى للشعب. وبرغم ان ثانيتهما كانت منتخبة ديمقراطيا، الا انها لم تستطع ان تتجاوز الخطوط التي رسمتها لها الاولى. وحينما ارادت ان تحدث تغييرا عمدت الى الهياكل الادارية في الدولة، من محافظين ومديري شرطة ومسؤولين اخرين، فاقالت وفصلت وعزلت، من دون ان يكون لهذه التغييرات اثر ملموس في تحسين الاوضاع عموما. ومن جديد فان ذات الخيار يقف امام حكومة الجعفري، عليها ان تثق بالقوات الامنية الوطنية، وتحملها مسؤوليتها.. وان تطلب من القوات متعددة الجنسية البدء بالانسحاب الى قواعدها، بموجب خطة مفصلة ومتفق عليها. واذا فشلت تلك الحكومة في اتخاذ هذا الاجراء فلن يكون هناك اي تغيير حقيقي الى ان تأتي حكومة تقوم به.